أهداف التنمية المستدامة

UNDP

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

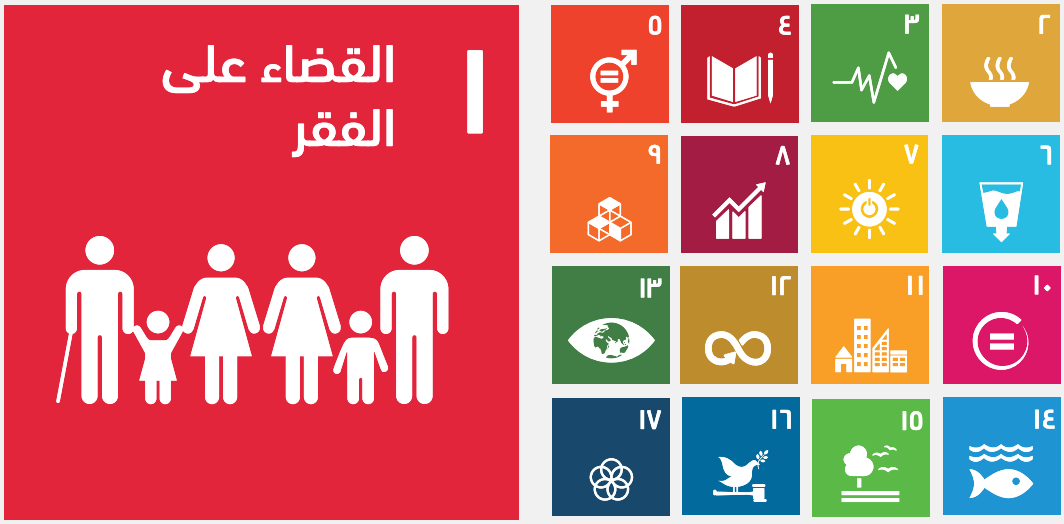

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة

الحد من الفقر

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هذه وثيقة حية، وسيتم تحديثها دورياً.

التنمية المستدامة

مسار نحو الازدهار العالمي والرفاه الإنساني وسلامة كوكب الأرض

لقد حقق العالم مكتسبات مذهلة في التنمية البشرية خلال العقدين الماضيين. فقد تحقق تقليص كبير في معدلات الفقر المدقع، كما تحسنت إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي والنتائج الصحية، وتحققت خطوات كبيرة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لقد ساهم السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية في تحقيق هذا التقدم ومكن الناس في جميع أنحاء العالم من تحسين حياتهم وآفاقهم المستقبلية.ولكن على الرغم من هذه الإنجازات المهمة، لا يزال الفقر المدقع يمثل تحدياً أساسياً، إذ يعيش أكثر من 700 مليون شخص في العالم على دخل يقل عما يعادل القوة الشرائية لـ 1.90 دولار أمريكي يومياً. كما أن معدل انعدام المساواة إما مرتفع أو يزداد اتساعاً، وخصوصاً داخل البلدان. كما أن مستويات البطالة والعمالة الهشة مرتفعة في العديد من البلدان، لا سيما بين الشباب. ويؤدي الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين إلى وضع أعباء على الأنظمة الإيكولوجية تتجاوز طاقتها - مما يقوض قدرتها على توفير الخدمات الضرورية للحياة والتنمية وإعادة تجديد نفسها. كما أن الصدمات المرتبطة بعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية، والتدهور البيئي، والاضطرابات الاجتماعية-السياسية تؤثر سلباً على حياة ملايين الناس. وتؤدي هذه الصدمات في حالات كثيرة إلى كبح التقدم الذي تحقق في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها وطنياً ودولياً، وتؤدي أحيانا إلى عكس مسار هذا التقدم. إن المحافظة على المكتسبات التي تحققت والتصدي للتحديات الإنمائية الحالية التي يواجهها العالم، لا يمكن أن يحدث من خلال إصلاحات هامشية.

هناك ضرورة ماثلة حالياً لتشجيع التنمية المستدامة. وقد حدد جدول الأعمال الجديد للتنمية المستدامة رؤية لما يتضمنه هذا الأمر، إذ يهدف إلى إنهاء الفقر وتعزيز الازدهار ورفاه الناس وفي الوقت نفسه حماية البيئة بحلول عام 2030. وهناك دور رئيسي لبرنامج الإمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، بوصفه الذراع الإنمائي للأمم المتحدة، لدعم البلدان لجعل هذه الرؤية أمراً واقعاً - أي وضع المجتمعات على مسار التنمية المستدامة، وإدارة المخاطر وتحسين المنعة والدفع بالازدهار والرفاه.

وضع البرنامج الإنمائي رؤية في خطته الاستراتيجية للفترة 2014-2017 مستنداً إلى مواطن قوته الرئيسية - شبكة قطرية واسعة في أكثر من 170 بلدا ومنطقة، ودوره كمنسق رئيسي ضمن المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، وقدرته المؤكدة على دعم الجهود للحد من الفقر وانعدام المساواة والإقصاء، وحماية الأنظمة الإيكولوجية حاسمة الأهمية - وتركز هذه الرؤية على تحقيق الانطلاقة الكبيرة المقبلة في التنمية: مساعدة البلدان على القضاء على الفقر، وفي الوقت نفسه تحقيق تقليص كبير في أوجه انعدام المساواة والإقصاء. وفي حين تتسم هذه الرؤية بالطموح، إلا أنه يمكن بلوغها ويمكن تحقيق نجاحات كبيرة في القضاء على الفقر، وتقليص أوجه انعدام المساواة والإقصاء، وصيانة البيئة.

وتماشياً مع هذه الرؤية، عمل البرنامج الإنمائي مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تطوير استراتيجية للدعم الفعال والمتسق في تنفيذ جدول أعمال التنمية الجديد، وذلك تحت مسمى 'التعميم' والتسريع ودعم السياسات (يرمز لها بالاسم المختصر «مابس» (MAPS). ويهدف العنصر المتعلق بالتعميم في هذه الاستراتيجية إلى توعية جميع الجهات الفاعلة المعنية ومساعدة الحكومات في إدماج جدول الأعمال على المستويين المحلي والوطني؛ وفي نهاية المطاف تعميم جدول الأعمال في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية. أما عنصر التسريع فيركز على مساعدة الحكومات على تسريع التقدم في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، من خلال توفير الوسائل التي تساعد في تحديد العوائق الأساسية أمام التقدم السريع، والتركيز على هذه الغايات الإنمائية الأكثر صلة بالسياق الوطني. في حين يهدف عنصر دعم السياسات إلى توفير دعم سياسي منسق ومجمّع للبلدان التي تعمل على تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة. وبهذا الخصوص، يقدم البرنامج الإنمائي حزمة متكاملة من خدمات دعم السياسات التي تتماشى مع أولويات البرمجة. وتغطي هذه الخدمات، حسبما هو موضح في النشرات المعلوماتية، مجموعة واسعة من المجالات: الحد من الفقر، والنمو الشامل للجميع وفرص العمل المنتجة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية والصحة، وإمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والتكيف مع تغير المناخ، وإمكانية الحصول على مصادر الطاقة المستدامة، والإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية البرية، وإدارة المحيطات، وتعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع.

وبما أن البرنامج الإنمائي مجهز جيداً عبر الحزمة المتكاملة لخدمات دعم السياسات، فإنه مستعد تماماً لدعم الشركاء القطريين في التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية الجديد، وجعل الازدهار الاقتصادي والرفاه الإنساني والبيئي طويل الأجل، أمراً واقعاً.

الحد من الفقر

ما هو سبب أهمية هذا الأمر؟

للفقر أبعاد عدة، وهو ليس مجرد عجز عن تحقيق دخل كافٍ. فمن غير المحتمل، مثلاً، أن يكون كسبُ الفقير 1.90 دولاراً في اليوم (محسوبة بتعادل القوة الشرائية) نهايةً للكثير من أوجه الحرمان المتداخلة التي يعاني منها هذا الفقير كسوء التغذية ورداءة مستوى خدمات النظافة الصحية والكهرباء أو المدارس غير الملائمة. وهناك أيضاً 'فقر الوقت' الذي يعتبر أحد هذه الأبعاد المتعددة للفقر؛ فالنساء القرويات في البلدان النامية، على سبيل المثال، يمضين معظم وقتهن في القيام بأعمال غير مدفوعة الأجر كالأعمال المنزلية والأنشطة الكفافية. وبالتالي، يكاد لا يتبقى وقت يكفي للقيام بأنشطة ترتبط بالسوق أو تعود بالنفع المادي، مما يزيد المرء فقراً على فقر. وبحسب المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد، يعاني 1.6 بليون شخص في 108 بلداً -يعيش فيها 78 في المائة من سكان العالم- فقراً متعدد الأبعاد. ويعبّر مؤشر الفقر متعدد الأبعاد عن أوجه المعاناة المركبة والمتزامنة التي يعاني منها الفقراء في مختلف جوانب حياتهم ومن ضمنها التعليم ومستويات المعيشة.

لا يزال أكثر من 700 مليون شخص في العالم يعيشون تحت خط الفقر المدقع المحدد بمبلغ تعادل قيمته الشرائية 1.90 دولار أمريكي يومياً[2]. كذلك يعيش أكثر من نصف سكان العالم في أسفل الهرم الاقتصادي على دخل يقل عن 8 دولارات في اليوم[3]. يعتبر النمو الاقتصادي أداة مؤثرة وضرورية للحد من الفقر، غير أنها ليست كافية ما لم تكن أداة شاملة ومنصفة وما لم تكن احتياجات الفقراء والمهمشين في صميم أولويات التنمية.

تظل عمليات **الإقصاء الاجتماعي** -التي تحركها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متعددة- تلعب دوراً رئيسياً في إدامة الفقر وتكريس أوجه انعدام المساواة في النتائج والفرص. يحرم الإقصاء الاجتماعي الكثيرين - بمن فيهم فقراء المناطق الريفية والحضرية، والسكان الأصليين، والأقليات الإثنية، والأشخاص الذين يعانون من إعاقات، والنساء، والشباب- من الفرص والقدرات التي يحتاجونها من أجل تحسين مستوى عيشهم. تقف **المستويات المرتفعة أو المتنامية** من انعدام المساواة حائلاً أمام النمو الاقتصادي وتقوّض التماسك الاجتماعي عن طريق زيادة حدة التوترات السياسية والاجتماعية ناهيك عن كونها المحرك الذي يقف-في بعض الأحوال- وراء انعدام الاستقرار والنزاعات.

تسهم **مستويات الضعف العالية أو الآخذة في التزايد** إزاء الصدمات في زيادة الفقر وتراجع النمو الاقتصادي. تعمل الصدمات -كالكوارث سريعة أو بطيئة الظهور والركود الاقتصادي والنزاعات- على تدمير أسباب رزق الملايين حول العالم وتقويض رغد عيشهم لاسيما الفقراء منهم. فخلال العقد المنقضي بلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث أكثر من 1.3 ترليون دولار. وفي السواد الأعظم من الحالات تشكل الكوارث صغيرة النطاق وسريعة الظهور ومتكررة الحدوث مصدر الضرر بالنسبة للمجتمعات والأسر وتعدُّ مسؤولة عن نسبة عالية من الخسائر. ويُعد ضعف الحوكمة والنمو الكبير للسكان والأصول في المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية من أكبر الأسباب التي تقف وراء ارتفاع مستويات مخاطر الكوارث. تعاني فئة 'شبه الفقراء' -وهم الفئات التي تعيش فوق خط الفقر المدقع مباشرة- بوجه خاص من ضعف تجاه الصدمات نظراً لقلة قدرتها على استيعاب آثار الكوارث ولأنها عرضة لخطر الهبوط إلى مستوى الفقر المدقع.

ثمة رابط قوي بين الضعف أمام الكوارث من جهة والفقر من الجهة الأخرى إذا يعزز أحدهما الآخر في علاقة تبادلية. عموماً، يزداد مستوى تعرض الفقراء للأخطار كلما اشتد فقرهم، حيث تأتي الكوارث تماماً على ما لديهم من أصول مستواها في الأساس لا يتعدى حد الحفاظ على الوجود مما يضعف من قدرتهم، الضعيفة أصلاً، على امتصاص الصدمات واستيعابها والتعافي منها. وخير مثال على ذلك التجارب التي مر بها عدد من البلدان حلّت به كوارث جعلت الفقراء يغرقون أكثر في مستنقع الفقر. فعلى سبيل المثال، زاد الجفاف الذي ضرب إقليم السند في باكستان عام 2000-2001 من مستوى الفقر بنسبة 15 في المائة. إن الحد من الفقر يؤدي إلى التقليل من مستوى مخاطر المناخ والكوارث إذا ما أُدمجت شواغل إدارة المخاطر في العملية. وبنفس الطريقة، يمكن للتنمية القائمة على رؤية واضحة للمخاطر أن تساعد في استدامة مكاسب التنمية والحفاظ على الجهود الرامية إلى التغلب على الفقر.

يمكن **لتزايد نسبة البطالة** في عدد كبير من البلدان أن يؤجج نار الاضطراب الاجتماعي في تلك البلدان. يوجد في العالم أكثر من 200 مليون عاطل عن العمل حيث بلغ عدد الشباب (أعمارهم بين 14-25) الباحثين عن عمل 74 مليوناً خلال عام 2014. كما أن أوضاع البطالة في بعض الاقتصادات الناشئة والنامية آخذة في التدهور، إذ لا تزال نسبة البطالة في صفوف الفئات المستضعفة عالية. ولا يزال نحو نصف سكان العالم العاملين -غالبيتهم العظمى من النساء- يعملون في ظروف تتسم بالهشاشة مما يحول، بالتالي، بينهم وبين الحصول على الاحتياجات الأساسية والعمل اللائق.

تزيد الإدارة غير المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية من أوضاع الفقر سوءاً، ذلك أن خدمات النظم الإيكولوجية وغيرها من السلع غير السوقية تشكل ما بين 50 و90 في المائة من إجمالي مصادر كسب الرزق بالنسبة للأسر التي تعيش الفقر وتقطن في المناطق الريفية والحرجية. يجري إزالة أكثر من 13 مليون هكتار من أراضي الغابات كل سنة -وهي مساحة تساوي تقريباً ثلاثة أضعاف مساحة سويسرا. ويسهم هذا التدمير ما نسبته 20 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم ويقطع مصادر رزق ملايين الأشخاص الذين يعتمدون في دخلهم على الغابات.

يَعِد تطور الصناعات الاستخراجية في مجالات النفط والغاز والمعادن برفع مستويات الدخل والمعيشة في البلدان الغنية بالثروات الطبيعية. ومع ذلك، لا يزال **الكثير من البلدان الغنية بالثروات الطبيعية غير قادر على الاستفادة بالكامل من ثرواتها الطبيعية تلك حيث لا يزال الفقر ونقص الوظائف وتدهور البيئة وتدمير مصادر الرزق قائماً.** بالمعدل، تسجل الاقتصادات التي تعتمد على المصادر الطبيعية مرتبة أدنى على مؤشر التنمية البشرية من بلدان وُهبت ثروة أقل. ومن شأن الثروة التي تنهمر على البلدان التي تعمد على الثروات الطبيعية أن تفرخ الفساد وتزيد من مستوى انعدام المساواة مما يولد تربة خصبة للعنف والنزاعات.

في عالم يشهد **تصاعداً على مستوى تحديات التنمية،** تكافح البلدان في أغلب الأحيان من أجل تطبيق استراتيجيات إنمائية تحولية مستدامة. وتقول التقديرات إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية يستلزم استثماراً تتراوح قيمته السنوية بين 3.3 ترليون دولار و4.5 ترليون دولار تتركز بشكل رئيسي على الهياكل الأساسية والأمن الغذائي والتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيّف معه والصحة والتعليم. وفي الوقت ذاته، زاد تطور وتكامل الأسواق المالية عدد الخيارات المتاحة من أجل دفع عجلة الاستثمارات في التنمية المستدامة. وقد انبثقت فرص جديدة للتحفيز والاشتراك في الموارد واستخدامها بصورة أكثر فعالية لمواجهة هذه التحديات التي تواجهها التنمية وإدارة المخاطر بشكل أفضل. يجب الحرص على توافر جميع البلدان، لا سيما الفئات الأشد فقراً وضعفاً، على إمكانية الحصول على فرص للتمويل لما لذلك من أهمية في تعزيز النمو الشامل وتحقيق التنمية المستدامة.

ثمة حاجة لمزيد من الجهود المنسقة لمعالجة الأسباب الجذرية للأبعاد المتعددة للفقر ومواجهة تحدياته من خلال استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومترابطة على كافة الصعد.

UNDP

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

الفقر – حقائق أساسية

هناك 800 مليون شخص آخرين يعيشون على مقربة من حد الفقر وقد تدفعهم الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية نحو الفقر.

لا يزال أكثر من 700 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر المدقع المحدد بمبلغ تعادل قيمته الشرائية ١,٩٠ دولار أمريكي يومياً

الفقر متعدد الأبعاد

في 108 بلدان يعيش فيها ما مجموعه 5.4 بليون شخص:

81% ممن يعانون من فقر متعدد الأبعاد يعيشون في منازل مستوى الصحة العامة فيها غير مناسب

42% ممن يعانون من فقر متعدد الأبعاد يعيشون في أسر معيشية لم يتلقى أي من أبنائها البالغين تعليماً ولو لمدة 5 سنوات

85% ممن يعانون من فقر متعدد الأبعاد يعيشون في المناطق الريفية

1.6 بليون شخص يعانون من فقر متعدد الأبعاد

تعد إمكانية الحصول على فرص للتمويل، لا سيما للفئات الفقيرة والأشد ضعفاً، أمراً أساسياً للحد من الفقر

تؤدي عمليات الإقصاء الاجتماعي دوراً رئيسياً في تكريس أوجه انعدام المساواة في النتائج والفرص

تكسب الفئة الأغنى من سكان العالم ونسبتها 8% نصف إجمالي دخل العالم

زاد حجم البطالة العالمية 31 مليوناً منذ عام 2007 وثبت عند مستوى يزيد عن 200 مليون في 2014

أكثر من ثلث عد العاطلين عن العمل البالغ أكثر من 200 مليون هم من الشباب (من سن 15-24)

تتم إزالة أكثر من 13 مليون هكتار من أراضي الغابات كل سنة، مما يقضي على مصدر رزق ورفاه ملايين الأشخاص الذين يعتمد عيشهم على الغابات

أكثر من 1.6 بليون شخص في العالم يعتمدون مباشرة على الغابات كمصدر رزق لهم

* أُخذت أرقام مؤشر الفقر متعدد الأبعاد من مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية؛ وأُخذت أرقام البطالة من منظمة العمل الدولية.

ما الذي نقدمه

يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) على اتّباع نهج متكامل في التنمية المستدامة عن طريق دعم **جهود البلدان الرامية إلى الحد من الفقر بكافة أبعاده وانعدام المساواة والإقصاء، وحماية النظم الإيكولوجية الحيوية.** إن أعمالنا على صعيد الحد من الفقر تتسق اتساقاً تاماً **مع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان** بالإضافة إلى الأبعاد ذات الصلة في بقية الأهداف. يحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التأكد من العمل بالضمانات المناسبة في جميع برامجه لتفادي لحاق أي ضرر محتمل بالناس أو البيئة وإدارة هذا الضرر والتخفيف من حدته، وذلك من خلال تطبيق معايير البرنامج الاجتماعية البيئية وآلية المساءلة ذات الصلة.

يقدم البرنامج الإنمائي من خلال شراكته مع مجموعة واسعة من الفاعلين الخدمات التالية للبلدان:

نحن نساعد في صياغة استراتيجيات التخطيط الإنمائي التي تعزز التنمية الشاملة المستدامة بما في ذلك التدابير الخاصة لتلبية احتياجات الفقراء والمهمشين وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحمي النظم الإيكولوجية الحيوية.

ونعزز قدرات المؤسسات على تصمم وثائق الرؤية الوطنية والخطط الإنمائية وتنسيقها وتنفيذها ومراقبتها.

وننمي قدرات الحكومات دون الوطنية على صياغة الخطط الإنمائية المحلية التشاركية وتخطيطها ومراقبتها وتنفيذها، بالعمل مع المجتمع المدني -بما في ذلك الجماعات والمجتمعات المحلية المهمشة- والمنظمات المحلية.

ونقدم لصانعي القرار الحكوميين النصح والأدوات فيما يتعلق بالسياسات بغية تعزيز التنمية الشاملة لمصالح الفقراء في مجالات من قبيل الحماية الاجتماعية، وخلق فرص العمل، والتوسع الحضري المستدام، والمياه والصحة العامة، وإدارة التنوع الأحيائي والنظم الإيكولوجية، والتغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث، ومعالجة المواد الكيماوية والنفايات، ومخلفات الصناعات الاستخراجية، إلى جانب دعم السياسات المالية التي تحفز النمو الشامل.

وندعو إلى رفع مستوى الاستثمار العام القائم على العلم بالمخاطر والحوكمة الاقتصادية لضمان حصول الفقراء على الخدمات العامة الحيوية.

ونساعد البلدان على الاستعداد لآثار التغير المناخي وتحصين مستوى منعتها لتلك الآثار والتقيد بمسارات إنمائية منخفضة الكربون لضمان مستقبل أنقى وأكثر خضرة. ويظل البرنامج الإنمائي أكبر مزودي الخدمات في منظومة الأمم المتحدة على صعيد الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره.

ونعمل مع البلدان على تطوير حلول مالية في مجالات: الإدارة المستدامة لسلع النظم الإيكولوجية وخدماتها، وتطوير إدارة شؤون المياه والبحار، ورفع مستويات التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره، والطاقة النظيفة والمستدامة بأسعار ميسرة، والإدارة المستدامة للمواد الكيماوية والنفايات. ولتحقيق ذلك، يدعم البرنامج الإنمائي الشركاء الوطنيين في تخطيط مجموعة من الصناديق البيئية الرأسية والوصول إليها وتنفيذها وتنويعها وتوسيعها وترتيبها. ويستخدم هذا التمويل لتنمية القدرات وإزالة العقبات المنبثقة عن السياسات والأنظمة وتوسيع/تحويل الأسواق الخضراء من أجل زيادة المنعة والحد من الفقر وانعدام المساواة.

ونساعد الحكومات على إنشاء نظم شاملة لرصد وتقييم أوضاع الفقر ليتم الاستفادة منها في تصميم واستهداف سياسات فعالة للحد من الفقر والتنمية المستدامة.

وخلال الفترة التي سبقت الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أي عام 2015، ظل التعجيل في إنجاز هذه الأهداف جزءاً مهماً من عملنا. وقدمنا من خلال إطار **التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية** -وهي مبادرة تشمل منظومة الأمم المتحدة برمتها- الدعم للبلدان من أجل تحديد وتحليل مواضع الاختناقات التي تبطئ من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بصورة ممنهجة، وينطوي ذلك على البدء بتنفيذ تدخلات مجربة وصياغة خطط عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل

التخطيط الإنمائي المتكامل

بدعم من البرنامج الإنمائي، قام 85 بلداً **بإدراج قضايا الفقر والبيئة بأسلوب متكامل ضمن السياسات والخطط الوطنية ودون الوطنية والقطاعية.** وقد تحقق بفضل ذلك عدد من النتائج من ضمنها تحسن قدرات التخطيط وقدرات الوكالات المالية ووزارات القطاعات على تحديد مخصصات الميزانية واتخاذ القرارات الاستثمارية في إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام يشمل مصالح الفقراء على أسس مستنيرة، وزيادة الإنفاق الحكومي على البيئة، ومراقبة مشاريع التعدين والزراعة لتقييم مدى التقيد بالمعايير البيئية والاجتماعية، وإعادة تأطير القوانين البيئية التي تأخذ الشمول الاجتماعي بعين الاعتبار.

للتصدي لمشكلة تزايد فقدان التنوع الأحيائي ومستوى الفقر المرتفع في الريف **بكمبوديا،** دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-مرفق البيئة العالمي الحكومة لإدماج أهداف الحفاظ على التنوع الأحيائي في خطط التنمية، بما في ذلك 23 خطة لتنمية البلديات (الكوميونات) وخطط تنمية المقاطعات التابعة لها. وقد تم تدريب أكثر من 5,000 شخص من موظفي الحكومة وأبناء المجتمع المحلي على تخطيط عمليات الحفاظ على التنوع الأحيائي إلى جانب تعزيز قدراتهم على تنفيذ القوانين والأنظمة على الأرض. وتم إنشاء أكثر من 30 مؤسسة مجتمعية، من ضمنها لجان لتمثيل السكان الأصليين، لمسح وتطوير القوانين والأنظمة الخاصة بالمصادر الطبيعية والأراضي وإدارة تلك الموارد والأراضي. ونتيجة لذلك، انخفض عدد حوادث قطع الأشجار في غابة بريا فيار المحمية، مثلاً، بنسبة 95 في المائة تقريباً. وتم تشجيع مبادرات السياحة القائمة على الطبيعة بهدف مواجهة المستوى المرتفع للفقر في الأرياف مما نتج عنه إيجاد مصادر رزق جديدة مستدامة بديلة للمجتمعات المحلية. وفي تماتبوي، على سبيل المثال، يكسب مرشدو السياحة البيئية مبلغ 5 دولارات أمريكية عن كل جولة مما يوفر لهم دخلاً مستقراً.

وفي رواندا، كان لتحليل أنشطة إدارة المصادر الطبيعية وتنمية القدرات، المدعوم من قبل مبادرة الفقر-البيئة الصادرة عن البرنامج الإنمائي-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دور مؤثر في تمكين صناع القرار في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وسلطة الإدارة البيئية الرواندية من إدماج قضايا البيئة في استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر إلى جانب تحويل البيئة إلى قطاع بحد ذاته. وقد ارتفع مستوى الإنفاق الحكومي الرواندي على البيئة والتغير المناخي – من 0.4 في المائة من الميزانية الوطنية (للأعوام 2005-2008) إلى 2.5 في المائة (للأعوام 2008-2012).

وفي الأورغواي، جمعت مبادرة الفقر-البيئة ما بين مكتب التخطيط والميزانية ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الإسكان وتخطيط الأراضي والبيئة، بغية إعادة صياغة قانون التعبئة والتغليف الذي استُحدث عام 2004 للحد من استخدام التغليف المستعمل لمرة واحدة والتشجيع على إعادة استخدام مواده وإعادة تحويلها واستخلاصها. وقد ركز القانون على الشمول الاجتماعي، ونتيجة لذلك يعترف القانون الوطني اليوم بالمشتغلين في مجال إعادة تدوير النفايات ويكفل لهم حقوقهم في العمل في ظروف لائقة والرواتب المستقرة والحماية الاجتماعية.

دعم البرنامج الإنمائي حكومات دون وطنية في مجال التخطيط الإنمائي المحلي عن طريق بناء قدرات تلك الحكومات على وضع خطط إنمائية تشاركية محلية ومراقبتها وتنفيذها، والعمل مع المجتمع المدني بما في ذلك الجماعات المهمشة والقطاع الخاص، ودعم المجتمعات المحلية من أجل وضع خطط مساعدة ذاتية بهدف تحسين مستوى الحصول على الخدمات الأساسية، ودعم مبادرات إدرار الدخل والتمويلات بالغة الصغر وخلق فرص العمل للشرائح التي تعاني من الفقر المدقع.

ففي **بنغلاديش،** دعم البرنامج الإنمائي، مع شركاء آخرين، قدراتٍ محلية لأغراض تطوير وتنفيذ استراتيجيات للحد من الفقر في 24 بلدة في مختلف أنحاء البلاد. وقد شارك في عملية التخطيط مسؤولون من الحكومة المحلية ومسؤولون منتخبون وممثلون عن المجتمعات المحلية الفقيرة في المناطق الحضرية وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد عمل البرنامج الإنمائي مع المجتمعات المحلية في المستوطنات الفقيرة في المناطق الحضرية من أجل تحسين مصادر كسب الرزق والظروف المعيشية فيها. واشتملت التدخلات على تحسين الأحوال الفعلية في المستوطنات وتعزيز الفرص الاجتماعية-الاقتصادية للفئات التي تعاني من فقر مدقع وتقديم المساعدة الفنية الخاصة بتشكيل مجموعات ادخار وتسليف. ونتيجة لتلك التدخلات، تستطيع 166,000 أسرة اليوم الحصول على مصادر أفضل للمياه فيما زودت منازل 143,000 أسرة بمراحيض جديدة. وتلقت أكثر من 88,000 امرأة تعاني من فقر مدقع دعماً لفتح مشروع تجاري خاص بهن من خلال المنح الخاصة بالمشاريع الصغيرة. علاوة على ذلك، تشارك الآن 376,000 في مجموعات ادخار وتسليف حيث بلغت قيمة المدخرات 5 ملايين دولار أمريكي فيما بلغت قيمة القروض 3.7 مليون دولار في نهاية عام 2012.

وفي **لبنان،** عمل البرنامج الإنمائي من خلال مبادرة إقامة شبكات إقليمية في مجال التنمية البشرية (مبادرة ART) على تمكين السلطات والمجتمعات المحلية من المشاركة في تخطيط العمليات الإنمائية وتنفيذها. وغطى البرنامج الإنمائي أربع مناطق لبنانية تعاني من معدلات مرتفعة من الفقر ومشكلات اجتماعية-اقتصادية مريرة. وقد يسرت هذه المبادرة من عملية تشكيل فرق عمل شارك فيها كافة أصحاب المصلحة المحليين من أجل تحديد الاحتياجات الإنمائية. وقد صيغت تفاصيل تدخلات البرنامج الإنمائي وأنشطته بناءً على تلك الاحتياجات. كذلك، نجح البرنامج الإنمائي في إنشاء

وكالات محلية للتنمية الاقتصادية في تلك المناطق الأربع لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات والشباب والنساء عبر تقديم الدعم الفني وتسهيل الحصول على السلف المالية. وبالتالي، استفاد السكان المستهدفون من قيام 200 مشروع موزعة على عدد كبير جداً من القطاعات من ضمنها الزراعة والبيئة والصحة وحوكمة التعليم والتنمية الاقتصادية المحلية. وقد استفاد أكثر من 150,000 شخص من تحسُّن مستوى تقديم خدمات الصحة العامة، وانخرط زهاء 40,000 شاب في أنشطة اقتصادية، وتلقى نحو 2,000 مزارع مساعدة فنية في مجال تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين مستوى جودة المنتجات والتغلب على عقبات ما بعد جني المحاصيل، فيما تلقى حوالي 954 رئيس وعضو مجلس بلدي حديثي الانتخاب تدريباً في مجال شؤون الحوكمة حيث باتوا الآن أكثر تأهيلاً لتخطيط المشاريع الإنمائية وتنفيذها.

الحماية الاجتماعية

ساعد البرنامج الإنمائي البلدان على **تصميم وتحسين أنظمة الحماية الاجتماعية الخاصة بها** عبر النصح المتعلق بالسياسات وأعمال والمناصرة، وتنمية القدرات الوطنية لضمان وصول برامج الحماية الاجتماعية إلى الجماعات المستهدفة بها وتحلي تلك البرامج بقدر أكبر من الجدوى الاقتصادية، وكذلك عبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي عام 2013 وحده، استفاد 15 مليون شخص من الحماية الاجتماعية في 72 بلداً. واشتملت النتائج على تحسين قدرات الحكومات على وضع سياسات في مجال آليات الحماية الاجتماعية وتنفيذها بغية التخفيف من احتياجات الشرائح السكانية الفقيرة والمستضعفة وإدخال إصلاحات لزيادة إمكانية انتفاع هذه الشرائح –بما في ذلك النساء- من برامج الحماية الاجتماعية. وقد أتاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب نقل المعرفة المتعلقة بالحماية الاجتماعية ونماذجها وخاصة تلك التي تستند إلى آليات التحويل النقدي، مما يدعم السياسات والاستراتيجيات الوطنية.

احتفلت **البرازيل** في عام 2013 بالذكرى السنوية العاشرة لانطلاق برنامج 'بولسا فاميليا' للحماية الاجتماعية، وهو برنامج معروف عالمياً بتقديم الرعاية الصحية والتعليم للأسر الفقيرة. وقد انتشل هذا البرنامج 36 مليون شخص من براثن الفقر المدقع وأسهم بشكل كبير في تخفيض معدلات

الفقر من 9.7 في المائة إلى 4.3 في المائة. وقد استفاد خمسون مليون شخص من ذوي الدخل المتدني من هذا البرنامج. وقد عمل البرنامج الإنمائي مع وزارة التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع على تصميم هذا البرنامج وهيكلته وتنفيذه.

وفي **الهند**، وجد الكثير من العاطلين عن العمل، ومن ضمنهم عمال مهاجرون يكسبون دخلهم من خلال أعمال غير نظامية، شبكة آمنة على شكل قانون ضمان التوظيف الريفي الوطني. وقد ساعد هذا القانون في إبطاء حركة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، بل وفي إيقافها في بعض الحالات. ولغاية عام 2013-2014، بلغ عدد الأسر التي تم تسجيلها في البرنامج 130 مليون أسرة قامت بتحقيق دخل وظيفي يعادل 2,130 مليون شخص-يوم. والبرنامج الإنمائي شريك رئيسي في برنامج ضمان العمل هذا، حيث عمل على تعزيز قدرات الحكومة على تنفيذه عن طريق إنشاء أمانة فنية تضم خبراء في الرصد والتدريب والاتصالات. وساعد البرنامج في توعية مشاركين محتملين بهذا القانون عن طريق تعريفهن بحقوقهم وبمزايا البرنامج؛ وقد شكّل ذلك عملاً حاسماً في عملية إيجاد طلب على العمل. وساعد البرنامج الإنمائي أيضاً في ضمان الشفافية في دفع الرواتب والفعالية في الإدارة عن طريق إدخال تقنيات مبتكرة من قبيل البطاقات الذكية والأجهزة البيومترية وأجهزة الصراف الآلي وكذلك عن طريق رقمنة المعلومات.

وفي **ميانمار**، قدم البرنامج الإنمائي مساعدة في الحماية الاجتماعية وذلك من خلال 194 بنكاً للأرز حيث تمكن من الوصول إلى 89,847 شخصاً (52 في المائة منهم نساء). وقد ساعدت بنوك الأرز هذه في الحد من انعدام الأمن الغذائي في صفوف الأسر الفقيرة، وخاصة خلال الموسم الماطر وقبل موسم فلاحة الأرض.

الوظائف وسبل الرزق

دعم البرنامج الإنمائي مجموعة واسعة من فرص كسب الرزق في البلدان التي ينشط بها. ونتيجة لتدخلات البرنامج الإنمائي خلال عام 2014، استفاد 11.2 مليون شخص (منهم 5.7 مليون امرأة) من التحسن الذي تحقق في سبل الرزق في 94 بلداً؛ حيث تم استحداث 920,000 فرصة عمل جديدة (41 في المائة منها للنساء) في 77 بلداً؛ وتبنى 33 بلداً سياسات وأنظمة تهدف إلى خلق فرص جديدة للعمل وكسب الرزق؛ وتمكن 14 بلداً من تعزيز قدراته على جمع بيانات تشغيل الشباب وتحليلها؛ واستفادت أكثر من 2.4 مليون امرأة استفادةً مباشرة من التدخلات التي صُممت من أجل الحد من، أو إزالة، العقبات التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً.

ففي **بنغلاديش**، وبدعمٍ من البرنامج الإنمائي، تمكّن 90,000 شخص يعانون من نقص الخدمات (70 منهم نساء) من الحصول على الخدمات المالية الرقمية بواسطة الهواتف المحمولة من خلال 2,000 مركز رقمي. وقد دعمت هذه المراكز 62 تعاونية في الأرياف حيث وفرت إمكانية الحصول على الخدمات المالية والاستشارات لنحو 8,000 أسرة و2.5 مليون فرد.

وفي **كولومبيا**، عمل البرنامج الإنمائي مع وزارة التشغيل على وضع سياسات تسهم في القضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين في القطاعين العام والخاص. وقد وضعت مجموعة أولى مؤلفة من 20 شركة تضم أكثر من 60,000 موظف خطط عمل للحد من الفجوات بين الجنسين في التوظيف ومعالجة الفروق في الرواتب وتعزيز التطور المهني للنساء.

وفي **كينيا**، وبدعم من المرفق الأفريقي للأسواق الشاملة للجميع التابع للبرنامج الإنمائي، دعم صندوق مشاريع الشباب 89,000 مشروعاً وقدم الدعم في السوق لنحو 1,800 صاحب مشروع، ودرّب أكثر من 15,000 شاب في مجال المشاريع الريادية وساعد أكثر من 2,000 شاب في جهود البحث عن عمل عبر خطة تشغيل الشباب. وقد شكّل ذلك نجاحاً مهما في ضمان قيام حوار بين القطاعين العام والخاص لدعم عملية تطوير القطاع الخاص.

في سياق الأزمات، **أبلغ 20 بلداً متأثراً بأزمات عن حدوث تحسن في استعادة سبل الرزق** في المجتمعات المحلية من خلال الأعمال المدرة للدخل الخاصة بالأسر، خلال عام 2014. وقد تمخضت عن خطط بناء المجتمعات المحلية ما يزيد عن 100,000 وظيفة (40 في المائة منها للنساء) إلى جانب استفادة 5.7 مليون شخص آخرين (49 في المائة منهم إناث) من عملية تعزيز سبل الرزق.

ففي **أفغانستان**، ساعد البرنامج الإنمائي أكثر من 279 مشروعاً للهياكل الأساسية في قطاعات الطاقة والنقل وتوريد المياه والمصادر الطبيعية وإدارة الكوارث والزراعة في 31 ولاية استفاد منها 2.8 مليون قروي وقروية من خلال تزويدهم بفرص كسب الرزق.

وفي **سوريا**، حيث أدى النزاع الدائر هناك إلى مقتل أكثر من 200,000 شخص وتهجير أكثر من 2 مليون شخص، لجأ البرنامج إلى خطط التشغيل الطارئة لإدارة النفايات الصلبة وتصليح الهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية. وفي عام 2013، وفر البرنامج أعمالاً لنحو 55,000 أسرة انقطعت سبل رزقها تماماً بسبب النزاع.

وفي **اليمن**، حيث شكلت بطالة الشباب أحد الأسباب الجذرية للنزاع الأخير، دعم البرنامج الإنمائي أكثر من 500 شاب لإنشاء مشاريع عمل جديدة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع وقدم التدريب في مجال محو الأمية المالية.

إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية

دعم البرنامج الإنمائي الإصلاحات في مجال إدارة شؤون المياه في 60 بلداً فيما يتصل بإدارة مصادر المياه وتوريد المياه والصحة العامة، وذلك من خلال تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان.

وفي **كينيا**، ساعد مرفق إدارة شؤون المياه التابع للبرنامج الإنمائي الحكومة على ترسيخ نهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة الفساد في قطاع المياه على مستوى الوزارة، وساهم في تطوير مستوى التنسيق بين اللجنة الوطنية الكينية المعنية بحقوق الإنسان ووزارة المياه والري. وقد عمل المشروع على توعية السكان المحليين بحقهم في الحصول على الماء الآمن والكافي بانتظام وبسعر ميسر إضافة إلى توعيتهم بواجباتهم. وبالتالي، تلقى هاتف الشكاوى في لجنة مكافحة الفساد مكالمات أقل بشأن قضايا الفساد في خدمات المياه.

تمويل التنمية

ساعد البرنامج الإنمائي أكثر من 150 بلداً منذ عام 2010 على الحصول على

ما يزيد عن 2 بليون دولار أمريكي من الصناديق الرأسية البيئية متعددة الأطراف وغيرها من مصادر التمويل، كانت بمثابة استثمارات رئيسية عادت بفوائد متعددة على عملية الحد من الفقر.

دعمت مبادرة تمويل التنوع الأحيائي التي أطلقها البرنامج الإنمائي 19 بلداً لمساعدته على امتلاك العناصر التجارية السليمة لزيادة الاستثمار في إدارة النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي على المستوى الوطني، وذلك عن طريق تحليل مخاطر محددة تتهدد التنوع الأحيائي ناشئة عن تطوير القطاعات وتوضيح الفوائد التي ستجنيها تلك القطاعات من النظم الإيكولوجية. وفي خطوة أخرى نحو الأمام، تعمل المبادرة مع الحكومات على تقييم الاحتياجات المالية للإدارة المستدامة لخدمات التنوع الأحيائي والنظم الإيكولوجية عن طريق إجراء استعراضات للإنفاق العام تشمل كافة القطاعات التي تؤثر في التنوع الأحيائي والنظم الإيكولوجية أو تعتمد عليها. وهذه الاستعراضات لحجم الإنفاق على التنوع الأحيائي هي الأولى من نوعها. كما تعمل المبادرة على مساعدة الحكومات على وضع خطة عمل لإدارة التنوع الأحيائي مع بيان تكاليف البنود بينما تعمل في الوقت الحاضر على تحديد مختلف مصادر التمويل التي تلبي احتياجات التنوع الأحيائي المالية والوصول إلى تلك المصادر والجمع بينها وترتيبها.

ومن خلال مبادرة الفقر-البيئة التي يديرها البرنامج الإنمائي-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دعم البرنامج الإنمائي جهود الحكومة لإجراء استعراضات للإنفاق العام على المناخ والبيئة ومؤسساتهما تفضي إلى إصلاحات في الميزانية وإعادة ترتيب الأولويات في بلدان مثل **بنغلاديش وبوتان وبوتسوانا ومالاوي ومالي وموزمبيق وموريتانيا ونيبال ورواندا وتنزانيا.**

الحد من مخاطر الكوارث والتغير المناخي

قاد البرنامج الإنمائي أعمال الأمم المتحدة بشأن إدارة المناخ ومخاطر الكوارث، حيث دعم الحكومات في أعمال التخطيط ووضع أطر السياسات وبناء قدراتها المؤسسية بهدف تعزيز العمل على التغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث بصورة جوهرية. واشتملت التدخلات على أن تُدرج في الخطط الإنمائية على الصعيدين الوطني والقطاعي أهدافٌ تتعلق بالمستوى المنخفض من الانبعاثات والدراية التامة بالمخاطر واكتساب المنعة المناخية؛ وتحديد أولويات إجراءات التخفيف من و/أو التكيّف مع التغيرات المناخية؛ وإجراء الإصلاحات التي من شأنها تقليص المخاطرة المالية وتقديم حوافز مطورة للحد من المخاطر؛ والاستجابات المتعلقة بالتكيف أو التخفيف من الآثار والتي يمكنها أن تنجح على المديين المتوسط والطويل؛ وتطبيق إجراءات للحد من مدى الضعف ورفع قدرة مختلف القطاعات المتأثرة على التكيف؛ وتنمية القدرات المتعلقة بالحصول على الأموال الخاصة بقضايا المناخ وصرفها ورصدها والإبلاغ بشأنها والتثبت من صحة استخدامها.

في عام 2014، دعم البرنامج الإنمائي عدداً من تدخلات التغير المناخي في عدد من البلدان لمساعدتها على مواجهة العلاقة الرابطة بين الفقر وتغير المناخ، حيث دعم جهود الحد من الفقر والعمل على مسألة التغير المناخي على نحو مترادف. وقد مكّنت هذه التدخلات البلدان من وضع 98 خطة جديدة للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي وصياغة أطرٍ أو آليات تنسيقية متعددة أصحاب المصلحة في 23 بلداً كانت الخطة في 16 بلداً منها مراعية للاعتبارات الجنسانية. فعلى سبيل المثال، دعم البرنامج الإنمائي عملية تعميم إدارة مخاطر المناخ في خطط إنمائية جديدة مراعية للاعتبارات الجنسانية في كل من **كينيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة؛** وأطلقت حكومة **سري لانكا** برنامج شاملاً لإدارة الكوارث وافق عليه مجلس الوزراء فيما تبنت **فيتنام** أول قانون لها خاص بمنع الكوارث والاستجابة لها؛ ورفعت **نيبال** مخصصات الميزانية السنوية للمناخ لعشر وزارات رئيسية إلى 10.7 في المائة في عام 2014 بعد أن كانت 7.4 في المائة في عام 2011 وتبنت سياسة تخصص بموجبها ما لا يقل عن 5 في المائة من الميزانيات المحلية لإدارة مخاطر المناخ والكوارث. وساعد البرنامج 17 بلداً على وضع 158 نظام جديد للإنذار المبكر مما يرفع من قدرة البلدان على الاستجابة بشكل أفضل للأزمات والأخطار الطبيعية. وفي **إثيوبيا**، تم بدعم من البرنامج الإنمائي تطوير نظام معلومات المناخ والإنذار المبكر الذي يعمل على توجيه عملية صنع القرار القائم على الأدلة وتعزيز قدرات المركز الوطني لتنسيق الطوارئ. وفي **مالاوي**، دعم البرنامج الإنمائي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة استعراضاً للإنفاق الحكومي على موضوع إدارة البيئة ومخاطر الكوارث كما هو في مخصص الميزانية الوطنية (تم إنفاق 1.4 في المائة فقط على الحد من مخاطر الكوارث) لتحسين فعالية وكفاءة تخصيص الموارد لأغراض الحد من مخاطر الكوارث في المستقبل.

التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

منذ عام 2010، **نفذ** تسعة وخمسون بلداً **إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وخطط العمل** الخاصة بها للإسراع بالتقدم على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية. تعمل هذه الأطر على نحو ممنهج على تحديد مواطن الاختناق التي تعيق التقدم في تلك الأهداف التي تخلفت عن ركب الإنجاز إلى جانب ترتيب أولويات الحلول لهذه الاختناقات. وتبين التحليلات أن البلدان التي تطبق إطاراً للتعجيل تسجل معدل تقدمٍ أعلى بنسبة 11 في المائة.

الإدارة المستدامة لقطاع الصناعات الاستخراجية

دعم البرنامج الإنمائي عدداً من البلدان في مجال **تصميم وتطوير وتنفيذ أطر قانونية وتنظيمية وسياساتية بهدف تنظيم قطاعات الصناعات الاستخراجية لديها على نحو فعال.**

ففي **ليبريا وسيراليون،** دعم البرنامج الإنمائي إعادة حالة التوازن لأوجه عدم التساوق في التفاوض حول عقود النفط والتعدين مما مكن الحكومات من الحصول على حصة أفضل من العائدات.

أسهمت جهود البرنامج الإنمائي بشأن مسألة 'الماس المؤجِج للنزاع' في إطلاق مبادرة 'الماس من أجل التنمية' في غرب **أفريقيا.** وقد أسهم هذا العمل أيضاً في مشاركة ليبريا في عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ التي تمكّن البلدان الأعضاء من إجازة شحنات الماس الخام كونها 'خالية من شائبة النزاعات' ومنع الماس المؤجج للنزاعات من ولوج عالم التجارة الشرعية.

1. المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد لعام 2014. مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشري. 2014.
2. تقرير حول الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015. الأمم المتحدة.
3. دعوة المؤسسات التجارية إلى العمل. المنتدى السنوي 2014. تقرير موجز.
4. إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030. الأمم المتحدة. 2015.
5. تقرير التنمية البشرية لعام -2014 المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2014.
6. تقرير التوظيف في العالم والآفاق الاجتماعية: الاتجاهات 2015. منظمة العمل الدولية. 2015.
7. نفس المصدر السابق.
8. القيمة الحقيقية للنظم الإيكولوجية. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (2015 .(*IUCN*.
9. حقائق سريعة: التنمية والصناعات الاستخراجية (*Fast Facts: Development and Extractive Industries*). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2014
10. تقرير الاستثمار العالمي 2014. الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2014.
11. « *Brazil's bolsa familia scheme marks a decade of pioneering poverty relief*». صحيفة الغارديان. 2013.
12. مقالة بعنوان « *How to Reduce Poverty: A New Lesson from Brazil for the World?*». البنك الدولي. 2014.
13. نفس المصدر السابق.
14. حكومة الهند (2014). *Enhancing sustainable livelihoods of the poor through convergence of Mahatma Gandhi NREGA with various schemes*.

تنويهات الصور:

صفحة 5: آنا إنداليسيو
صفحة 7: إدغار بيلوسيدار
صفحة 9: آدم روجرز/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
صفحة 10: ستيف وينتر
صفحة 11: مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
صفحة 13: ديفيد موتوا

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

United Nations Development Programme
One United Nations Plaza,
New York, NY 10017
www.undp.org